



مركز العمل التنموي / معاً

العمالة التاييلندية

في مستوطنات غور الأردن الزراعية

صفحةً في وجه دعوات المقاطعة الفلسطينية للمستوطنات
وتعزيزاً للنوايا التوسعية للاحتلال



العمالة التايبلندية

في مستوطنات غور الأردن الزراعية

إصدار
مركز العمل التنموي / معا

رام الله 2011

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز العمل التنموي / معا



المحتويات

أولاً: المقدمة	٥
١. تمهيد:	٥
٢. أهداف الدراسة:	٦
٣. أهمية الدراسة:	٦
٤. نتائج الدراسة:	٧
ثانياً: معطيات عامة	٨
ثالثاً: واقع العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن	٩
رابعاً: تأثير العمالة الأجنبية في تكريس الاستيطان:	١٥
خامساً: حملات مقاطعة العمل:	١٧
سادساً: التوصيات	١٨
المصادر:	١٩

أولاً: المقدمة

١. تمهيد:

في الوقت الذي نشطت فيه حملات المقاطعة -محلياً ودولياً- لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية، خاصة بعد القرار الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الاتجاه، إلى جانب الدعوات الرسمية والشعبية للعمال الفلسطينيين بمقاطعة العمل في المستوطنات، تبرز مسألة العمالة الأجنبية المستوردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمل في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية -وليس داخل إسرائيل- كواقع يستوجب دراسته وتحليله والوقوف عند آثاره السلبية الخطيرة التي غفل عنها المستوى السياسي والشعبي الفلسطيني.

وتكمن خطورة العمالة الأجنبية المستوردة للعمل في المستوطنات في تكريس الاستيطان وقدرتها في الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تعزز النوايا التوسعية للاحتلال، خاصة في ظل الدعوات لمقاطعة عمل الفلسطينيين فيها والقدرة على إحلال بديل مكان العمالة الفلسطينية في المستوطنات، ما يجرد الفلسطينيين مسبقاً من ورقة التلويح بمقاطعة العمل في ظل هذه المعطيات. من هنا كان لا بد من البحث في معطيات العمالة الأجنبية لافتقار المؤسسات الفلسطينية وصناع القرار لقاعدة بيانات حولها وتحديداً في المستوطنات الزراعية ومنها في غور الأردن، إلى جانب عدم التفات المؤسسات الرسمية والأهلية لجانب العمالة المستوردة من جانب الاحتلال للعمل في المستوطنات، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ خطوة استباقية لتنفيذ حملات مقاطعة العمل في الدول المصدرة للعمالة الأجنبية إلى المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد بدأت العمالة التايلندية المستوردة من قبل الاحتلال للعمل في القطاع الزراعي داخل إسرائيل، منذ العام ١٩٩١ حيث وصل عددها في تلك الفترة إلى ١٢,٠٠٠ عامل وعاملة، ومن ثم قفز العدد في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,٠٠٠ عامل وعاملة، ليتضاعف الرقم في العام ٢٠١٠ إلى ٤٨,٠٠٠ عامل وعاملة. أما في المستوطنات الزراعية في غور الأردن، فقد بدأت ظاهرة العمالة التايلندية تلاحظ منذ العام ١٩٩٥، حيث يصل عددها اليوم لحوالي ١,٠٢٠ عامل وعاملة. وتشكل العمالة التايلندية اليوم قوة مؤثرة وفاعلة في نشاط القطاع الزراعي داخل إسرائيل وفي المستوطنات الزراعية في غور الأردن.

ويبرز دورها وتأثيرها من خلال النسب المتضاعفة لأعدادها من سنة لأخرى، مما يثير السؤال حول قدرة الاحتلال على إحلال بديل للعمالة الفلسطينية في المستوطنات، إلى جانب عدم التفات ذوي العلاقة من صناع القرار في الجانب الفلسطيني إلى هذه الظاهرة واستهدافها بحملات مقاطعة في بلدها المنشأ، بغية ضرب المستوطنات في أحد مكامن قوتها المعتمدة على الأيدي العاملة الأجنبية الرخيصة، ومن ثم السعي الحقيقي لإيجاد البديل للعمال الذين يعملون في المستوطنات.

٢. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، التي هي أقرب إلى التقرير الأولي، إلى التعرف على خصائص العمالة التاييلندية العاملة في مستوطنات الأغوار من خلال:

- i. البحث في تركيز العمال التاييلنديين في مستوطنات الأغوار والمهام التشغيلية المنوطة بهم.
- ii. قياس تأثير استيراد العمالة التاييلندية للمستوطنات - وليس داخل إسرائيل - في تكريس الاستيطان وبالتالي إطالة عمر الاحتلال.
- iii. اختبار قدرات وجاهزية الجهات الفلسطينية من المنظمين والداعين لمقاطعة المستوطنات لطرح حملات تستهدف العمالة المستوردة في بلدها المنشأ للحد من الظاهرة.
- iv. مقارنة ظروف عمل العمال التاييلنديين بالعمال الفلسطينيين من حيث الأجور وساعات العمل والحد الأدنى للأجور، ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها من الجوانب ذات الصلة.



٣. أهمية الدراسة:

تظهر الدراسة جانباً غفلاً عنه المستوى الرسمي والشعبي الفلسطيني في حال ذهب السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إقرار مقاطعة عمل الفلسطينيين في المستوطنات، وهو قدرة الاحتلال على إحلال عمالة أجنبية بديلة للعمل في المستوطنات. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة لتنبية وتحفيز السلطة الفلسطينية وحراك المجتمع المدني لاتخاذ خطوة استباقية تتمثل في إدارة وتنظيم حملات مقاطعة العمل في المستوطنات من منشئها، وفي الدول المصدرة للعمالة إلى المستوطنات، وذلك على غرار حملات مقاطعة منتجات المستوطنات في الأسواق العالمية، وحرمان الاستيطان من عناصر قوته في تعزيز اقتصاده القائم أساساً على الأسواق العالمية والعمالة الفلسطينية، وتلك الأجنبية.

أسلوب ومنهجية البحث: اعتمد البحث في الجانب المتعلق بواقع العمالة التايلندية من حيث، خصائصها وظروف عملها وعددها، على استبانة أعددها الباحث، تم توزيعها بدايةً على عينة اختبارية مؤلفة من مقاولي عمال فلسطينيين في مستوطنات غور الأردن تواصلوا بدورهم مع الفئة المستهدفة من العمال التايلنديين لتعذر تواصل الباحث معهم من داخل المستوطنات. وبعد إطلاعه ومعرفته بظروف موضوع الفئة المستهدفة من خلال العينة الاختبارية، وإدخاله بعض التعديلات والتحسينات عليها، قام الباحث بتوزيع ٧٢ استبانة على ٢٤ مقاول عمل فلسطيني لتابعها مع الفئة المستهدفة، وذلك في ٢٠ مستوطنة زراعية في غور الأردن، حيث شكلت العينة ٧٪ من الفئة المستهدفة. وقد روعي أسلوب العينة العشوائية في توزيع الاستبانة على الفئة المستهدفة في جمع البيانات. أما فيما يخص الجوانب الأخرى من الدراسة فقد اعتمد الباحث على المقابلة الشفوية مع الفئة المستهدفة في سياق البحث.

٤. نتائج الدراسة:

- i. أظهرت دراسة العمالة التايلندية في المستوطنات الزراعية في غور الأردن قدرة الاحتلال على إحلال بديل للعمالة الفلسطينية في المستوطنات، وهذه القدرة غير ناتجة عن الدعوات التي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة عمل الفلسطينيين في المستوطنات، بل ارتبطت بقرارات سياسية وتوسعية إسرائيلية بهدف إطالة عمر الاحتلال والحفاظ على المكاسب الاقتصادية للمستوطنات منذ العام ١٩٩١، أي قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.
- ii. أظهرت الدراسة الدور الحيوي للعمالة الأجنبية المستوردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمل في المستوطنات في تكريس الاستيطان في حال اتخذ قرار رسمي فلسطيني بمقاطعة العمال الفلسطينيين من العمل فيها. خاصة وأن استيراد هذه العمالة ارتبط بمراحل ومناخ داعم للتوسع الاستيطاني على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين في فترة رئاسة نتياهو الأولى للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٦ والثانية منذ عام ٢٠٠٩.
- iii. أظهرت الدراسة إغفال السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات والمنظمات الشعبية والأهلية الفلسطينية الناشطة في حملات مقاطعة المستوطنات، مسألة العمالة الأجنبية المستوردة للعمل في المستوطنات، ودلالات ذلك في قدرة الاحتلال على إحلال بديل في حال تصاعدت دعوات الجهات الفلسطينية للعمال الفلسطينيين في مسألة مقاطعة العمل في المستوطنات.
- iv. أظهرت الدراسة الفرق في الأجور بين العامل التايلندي والإسرائيلي من جهة، والعامل الفلسطيني من جهة أخرى، وذلك رغم ظروف العمل المتقاربة بين العامل الفلسطيني والتايلندي.
- v. أظهرت الدراسة استهتار المشغل الإسرائيلي بحقوق العامل الفلسطيني مقارنة بحقوق العامل التايلندي من حيث الخدمات الصحية ومكافأة نهاية الخدمة والحد الأدنى للأجور، وغيرها من الخدمات التي تميل لصالح العامل التايلندي.
- vi. أظهرت الدراسة ظروف السكن غير اللائقة للعامل التايلندي داخل حظائر أو بركسات للدواجن والأبقار، أو في مباني مهجورة تم استغلالها لإيواء العمال التايلنديين.

ثانياً: معطيات عامة

١. عن العمالة الأجنبية في إسرائيل: في أيار ١٩٨٩ وفي أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى فرضت سلطات الاحتلال إجراءً جديداً يلزم العمال الفلسطينيين وأي شخص فلسطيني يريد الدخول إلى إسرائيل التزود ببطاقة مغنطة تسمح لصاحبها الدخول بشرط ألا يكون من نشطاء الانتفاضة. وأدى هذا الإجراء إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من مزاولة أعمالهم في إسرائيل كالسابق. وخلال حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاتها تجاه العمال الفلسطينيين وبدأت باستخدام سياسة إحلال العمالة الأجنبية التي كان على أثرها أن استوردت إسرائيل من العام ١٩٩١ - ٢٠٠٩ حوالي ٤٤,٠٠٠ عامل للعمل في فرع البناء، وحوالي ٢٢,٠٠٠ عامل يمتلكون تصاريح للعمل في قطاع الزراعة، وحوالي ٣٤,٠٠٠ عامل يعملون في قطاع خدمة العجزة. وفي العام ٢٠١٠ أصدرت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية حوالي ٨٦,٠٠٠ تصريح عمل لاستيراد العمالة، منها ٢٦,٠٠٠ تصريح عمل لعمال تايلنديين في قطاع الزراعة، وحوالي ٥٤,٠٠٠ تصريح عمل لقطاع خدمة العجزة، وحوالي ٦,٠٠٠ تصريح عمل لقطاع البناء. وبهذا يكون مجموع تصاريح العمل الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية من عام ١٩٩١ حتى العام ٢٠١٠ حوالي ١٨٦,٠٠٠ تصريح عمل منها ٤٨,٠٠٠ تصريح عمل للعمالة التايلندية الزراعية.^١

جدول (١) يظهر توزيع العمالة المستوردة في إسرائيل حسب قطاع العمل والعدد والجنسية من العام ١٩٩١ - ٢٠١٠

قطاع العمل	جنسية العمالة المستوردة	العدد
الزراعة	تايلاند	٤٨,٠٠٠
البناء	تركيا والصين	٥٠,٠٠٠
خدمة العجزة	الهند، الفلبين، نيبال وسيريلانكا	٨٦,٠٠٠
المجموع	٧ جنسيات	١٨٦,٠٠٠

المصدر: مؤسسة مواطنة وديمقراطية الإسرائيلية: المدافعون عن حقوق الإنسان/ العمالة الوافدة إلى إسرائيل.

٢. عن العمالة الزراعية المستوردة إلى مستوطنات غور الأردن: بدأ استيراد العمالة التايلندية للعمل في قطاع الزراعة داخل إسرائيل منذ العام ١٩٩١ وذلك في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى ومع حرب الخليج الثانية. حيث بدأ العمال الفلسطينيون يلاحظون تواجد العمال التايلنديين في المستوطنات وتحديدًا تلك الزراعية في غور الأردن منذ العام ١٩٩٥. وقد حاول المشغلون الإسرائيليون أن يستبدلوا تدريجياً العمالة الزراعية التايلندية مكان العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن لكنهم لم يحققوا غايتهم المرجوة لعدة أسباب أهمها: الخبرة المتراكمة للعمالة الفلسطينية في قطاع الزراعة التصديرية، والأجر الزهيد مقارنة بأجور العمالة الزراعية التايلندية وما يترتب عليها من دفع مستحقات نهاية الخدمة والتأمين الصحي وتوفير مكان إقامة للعامل التايلندي، على خلاف العامل الفلسطيني الذي حرم من هذه الحقوق، وما زال^٢.

٣. آلية استيراد العمالة التايلندية: تتم عملية استيراد العمالة التايلندية عن طريق شركات القوى العاملة الإسرائيلية الخاصة وذلك بالتعاون مع شركات القوى البشرية التايلندية. ويتم ذلك بالعادة بعد طلب مشغلين إسرائيليين من الجهات الإسرائيلية المختصة -تحديداً وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية- لتصاريح تشغيل عمال أجانب في قطاع الزراعة، وعلى أثر ذلك تسمح الجهات الإسرائيلية المختصة لشركات القوى العاملة الإسرائيلية باستيراد العمالة التايلندية حسب الأرقام المحددة والمطلوبة من المشغلين الإسرائيليين في قطاع الزراعة لتلبية لحاجات السوق من توفير أيدي عاملة رخيصة. وإلى جانب ذلك تهتم الجهات ذات العلاقة في إسرائيل بتهيئة ظروف تمكن العمالة المستوردة من العمل بشكل مؤقت فقط، إذ بإمكان العمال الذين يحتفظون بمكانتهم القانونية العمل وفق التصريح الممنوح له لـ ٦٣ شهراً فقط^٣.

ثالثاً: واقع العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن



١. تركيز العمال التايلنديين في مستوطنات غور الأردن: سُجل أعلى تركيز للعمالة التايلندية في مستوطنة (نعما) على أراضي محافظة أريحا بواقع ١١٥ عاملاً وعاملة، بينما سجل أدنى تركيز في مستوطنة (الموج) بواقع ١٥ عاملاً. وإجمالاً بلغ عدد العمال التايلنديين في ٢٠ مستوطنة زراعية في غور الأردن: ١٠٢٠ عامل وعاملة، وهو ما نسبته ٢,١٪ من إجمالي التصاريح الممنوحة من قبل وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية للعمالة المستوردة للعمل في القطاع الزراعي حتى العام ٢٠١٠.

جدول (٢) يظهر تركيز العمال التايلنديين في المستوطنات الزراعية في غور الأردن

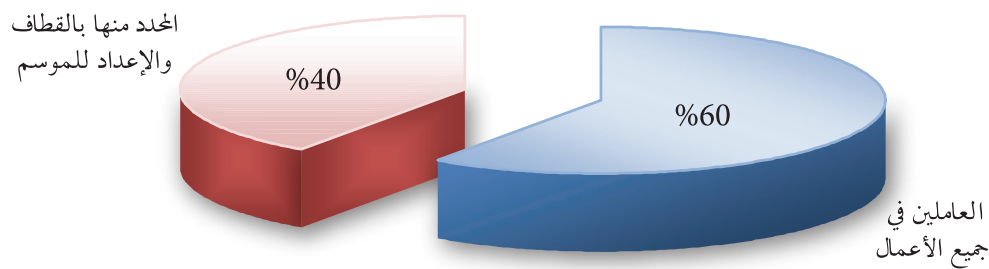
اسم المستوطنة	سنة التأسيس*	العدد**
ميجولا	١٩٦٨	٦٧
سيليت	٢٠٠٣	زراعية تتبع في أراضيها الزراعية لميجولا
شيدموت ميجولا	١٩٧٨	٥٣
روتم	١٩٨٤	عسكري
حمدات	١٩٨٠	عسكري
روعي	١٩٧٦	٧٦
بقعوت	١٩٧٢	٨٥
حمرا	١٩٧١	٥٦
ميخورا	١٩٧٣	١٨
أرجمان	١٩٧١	٤٣
مسواه	١٩٧٠	٨٠
يافيت	١٩٨٠	٥٠
معاليه إفرام	١٩٧٠	صناعية
جيتيت	١٩٧٣	٤٤
بيت زايل	١٩٧٢	٦٠
تومر	١٩٧٨	٣٥
جلجل	١٩٧٠	٧١
ناتيف هجدود	١٩٧٥	٥٠

صناعية	١٩٨١	نيران
٢٢	١٩٧٠	يتاف
مستوطنة مدنية	١٩٧٧	شيلو متصيون
موقع سيلحي	١٩٦٩	عين الفشخة
موقع سيلحي		ليدو يهودا
١١٥	١٩٧٩	نعما «نعومي»
عسكري	١٩٨١	نحل تسوري
صناعية	١٩٧٨	متسبيه جريكو
٢٣	١٩٨٠	فيريد جريكو
عسكري	١٩٨٧	مسكيوت
٢٠	١٩٨٠	بيت هعارافا
١٥	١٩٧٧	الموج
٣٧	١٩٦٨	جاليا
١٠٢٠		المجموع

المصدر: * معهد الأبحاث التطبيقية أريج
** نتائج الدراسة المستندة الى الاستبانة

٢. المهام التشغيلية المنوطة بهم: تعمل ٦٠٪ من العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن في جميع التخصصات الزراعية كالإعداد للموسم الزراعي وقطاف المنتجات وفي التعبئة والتغليف وقيادة و/ أو تشغيل معدات زراعية. بينما اقتصر عمل ٤٠٪ منهم على قطاعات زراعية محددة كالإعداد للموسم الزراعي والقطاف فقط.^٧

رسم بياني يظهر نسبة العاملين من التايلنديين في جميع الأعمال الزراعية من الخدد منها بالقطاف والاعداد للموسم الزراعي



٣. الحالة الاجتماعية: بلغ عدد المتزوجين من العمالة التايلندية المستوردة للعمل في المستوطنات الزراعية في أراضي غور الأردن ٩٠٪، مقابل ١٠٪ من غير المتزوجين. وعلى الرغم من ظروف العمل الصعبة للعمالة التايلندية المستوردة للعمل في المستوطنات إلا أن ٨٧,٥٪ منهم قدموا للعمل مع فرد من العائلة، مقابل ١٢,٥٪ قدموا وحدهم. وعند تحديد صلة القرابة مع فرد العائلة القادم للعمل مع العامل المتزوج المستهدف، تبين أن جميعهم (١٠٠٪) حددوا صفة فرد العائلة بالزوجة أو الزوج. وعند السؤال عن عدد الأولاد المرافقين أو الذين تم إنجابهم أثناء مكوث العامل التايلندي المستورد للعمل في مستوطنات غور الأردن، فقد تبين أن عددهم ٠٠٪. وفي البحث

عن السبب الذي حال دون حدوث حالات ولادة في أوساط العمالة التايلندية أثناء مكوثهم في المستوطنات، قال ٩٥% أن قوانين عقد العمل تلزمهم بذلك، مقابل ٥% قالوا أن السبب وراء عدم إنجابهم أثناء فترة عملهم هو عدم رغبتهم في ذلك^٤.

يظهر جدول (٣) نسبة المتزوجين من العمال التايلنديين مقابل العازبين، بالإضافة إلى القادمين مع فرد من عائلتهم، مقابل القادمين لوحدهم.

نسبة المتزوجين	نسبة غير المتزوجين	نسبة القادمين مع فرد من عائلتهم	نسبة القادمين لوحدهم
٩٠%	١٠%	٨٧,٥%	١٢,٥%

المصدر: نتائج الاستبانة التي أعدها البحث

٤. الأجر وساعات العمل: يعمل جميع العمال التايلنديين المستوردين للعمل في المستوطنات الزراعية، بنظام المياومة ومقابل ساعة العمل، بمعنى أن العامل التايلندي يعمل ٨ ساعات متواصلة (من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر من منتصف الظهيرة)، وبعدها يتقاضى أجره مقابل كل ساعة عمل يعملها. وبخصوص الأجر يتقاضى جميع العمال التايلنديين مقابل يوم عمل ١٣٠ شيكل إسرائيلي (ما يقارب ٣٧ دولار أمريكي)، وبعدها يتقاضى جميع العمال مقابل ساعة العمل ٢٠ شيكل إسرائيلي (ما يقارب ٥,٥ دولار أمريكي). والأجر المدفوع للعمال التايلنديين مقابل ساعة العمل موحدة بالاتفاق ما بين شركات القوى العاملة الإسرائيلية والتايلندية بغض النظر عن طبيعة العمل الزراعي. وعند تحديد ساعات العمل التي يقوم بها العامل التايلندي بعد يوم العمل فقد تراوحت بين ٤ - ٧ ساعات من عامل لآخر ومن مستوطنة لأخرى حسب موسم وضغط العمل، حيث تبين أن ٣٣% منهم يعملون ٤ ساعات إضافة ليوم العمل، و ٢٥% يعملون ٥ ساعات، و ٤٢% يعملون ٦ ساعات إضافية، و ١% يعملون ٧ ساعات إضافية. وبذلك يكون متوسط ساعات العمل لجميع العمال التايلنديين ٤,٥ ساعة عمل إضافي إلى جانب يوم العمل الرسمي، علماً أن العامل التايلندي يحق له إجازة يوم واحد في الأسبوع محددة بيوم السبت^٥.

يظهر الجدول رقم (٤) الأجر اليومي.

جدول (٤) يظهر الأجر اليومي مقابل الأجر بالساعة والمجموع، وذلك لـ ١٠٢٠ عامل تايلندي في مستوطنات غور الأردن

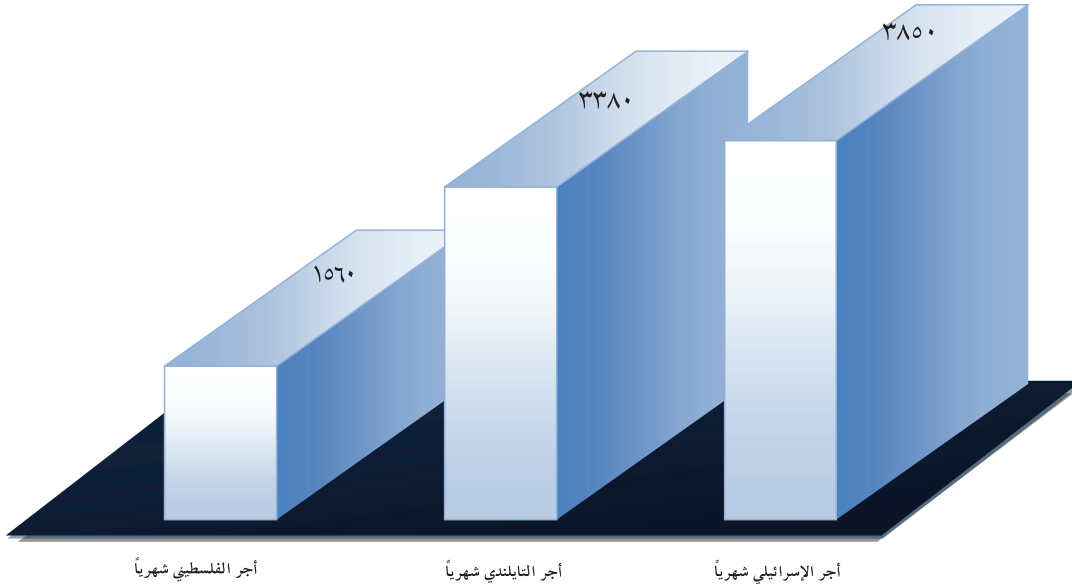
الصفة	مقابل الأجر
مقابل الأجر اليومي	١٣٠ شيكل
مقابل الأجر بالساعة	٢٠ شيكل
متوسط ساعات العمل	٤,٥ ساعة

مجموع الأجر عن يوم عمل/ يومياً	١٣٢,٦٠٠ شيكل
مجموع الأجر عن ساعة عمل/ يومياً	٩١,٨٠٠ شيكل
مجموع الأجر عن يوم و ٤,٥ ساعة عمل في اليوم	٢٢٤,٤٠٠ شيكل

المصدر: نتائج الاستبانة

٥. الحد الأدنى للأجور: لا يلتزم المشغل الإسرائيلي إلى حد ما، بدفع المستحقات المترتبة عليه للعمال التايلندية المستوردة. وبحسب قانون أجر الحد الأدنى المعدل في إسرائيل سنة ٢٠٠٩ فقد بلغ الحد الأدنى للأجور ٣,٨٥٠ شيكل إسرائيلي (١,١٠٠ دولار أمريكي تقريبا) لشهر عمل في وظيفة كاملة مع إجازة أسبوعية ليومين، أي أن العامل يعمل ٥ أيام في الأسبوع و ٢٠ يوم في الشهر. وأجر الحد الأدنى للساعة ٢٠,٧٠ شيكل^{١٠}. وقد حدد أجر العامل التايلندي في مستوطنات غور الأردن الزراعية مقابل يوم عمل بـ ١٣٠ شيكل (٣٧ دولار) لشهر عمل محدد بـ ٢٦ يوم عمل وليس ٢٠ يوم عمل كالعامل الإسرائيلي. كما حددت ساعة العمل للعامل التايلندي في مستوطنات غور الأردن بـ ٢٠ شيكل (٥,٥ دولار) وليس ٢٠,٧٠ شيكل كالعامل الإسرائيلي. وعند إجراء مقارنة تحليلية لشهر عمل بين العامل التايلندي في المستوطنات والعامل الإسرائيلي، فقد تبين أن العامل التايلندي يتقاضى مقابل شهر عمل بأجر يومي ١٣٠ شيكل إسرائيلي لستة أيام في الأسبوع حوالي ٣,٣٨٠ شيكل (ما يقارب ١٠٠٠ دولار)، بينما يتقاضى العامل الإسرائيلي مقابل شهر عمل خمسة أيام عمل في الأسبوع ٣,٨٥٠ شيكل (١١٠٠ دولار أمريكي)^{١١}. وعند مقارنة أجر العامل الفلسطيني الذي يتقاضى ٦٠ شيكلا مقابل أجر عمل يومي لستة أيام، تبين أن العامل الفلسطيني يتقاضى شهريا ١,٥٦٠ شيكلا شهريا (حوالي ٤٤٦ دولار). أي أن العامل التايلندي يتقاضى أكثر من ضعفي العامل الفلسطيني. كما يتقاضى العامل الفلسطيني مقابل ساعة العمل الإضافي ١٠ شواكل (٢,٨ دولار أمريكي)^{١٢} أي نصف ما يتقاضاه التايلندي.

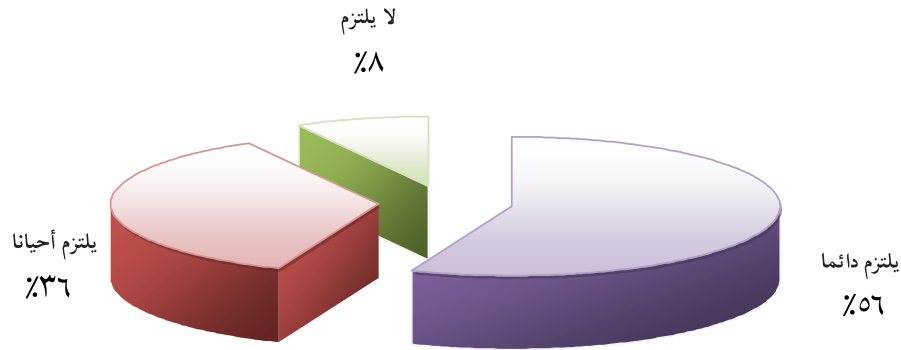
رسم بياني يظهر الفارق في الأجور الشهرية بالشيكل بين العامل الإسرائيلي والتايلندي من جهة والعامل الفلسطيني من جهة



٦. مكافأة نهاية الخدمة: عند سؤال العمال التايلنديين فيما إذا كان المشغلون الإسرائيليون يلتزمون بدفع مستحقات نهاية الخدمة، عبر ٥٦% من العمال التايلنديين الذين استطلعوا، بينما أجاب ٣٦% أن المشغل الإسرائيلي يلتزم (أحياناً) بدفع هذه المستحقات. وأجاب ٨% أن المشغل الإسرائيلي (لا يلتزم) بدفع مستحقات مكافأة نهاية الخدمة^{١٣}. وعند مقارنة ظروف العامل الفلسطيني بالعامل التايلندي تبين من خلال شهادات عمال فلسطينيين أن المشغل الإسرائيلي في مستوطنات غور الأردن يجرم العمال الفلسطينيين من مستحقات نهاية الخدمة، كما قام عددٌ من المشغلين الإسرائيليين بتهديد عدد كبير من مقاولي العمل الفلسطيني بتسريحهم من العمل مقابل إجبارهم على توقيع معاملات قانونية يقر من خلالها المقاول الفلسطيني بتقاضيه كافة حقوقه عن مكافأة نهاية

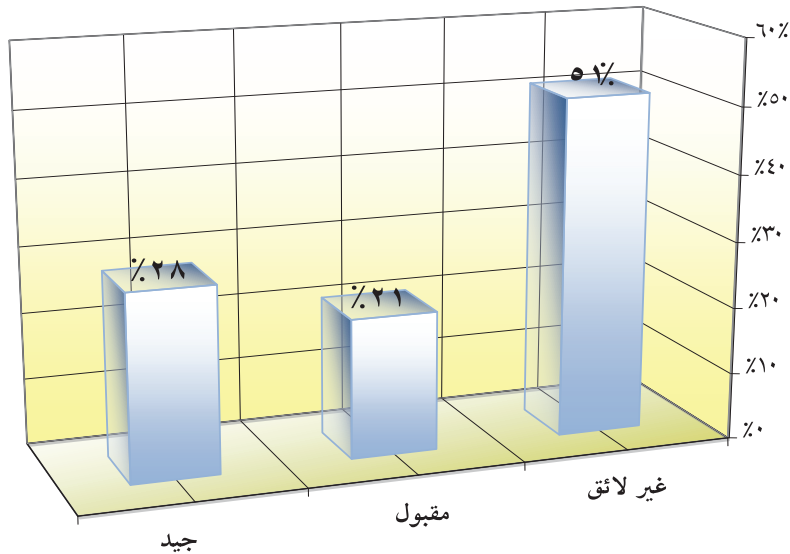
الخدمة. وقد اضطر قسم كبير من المقاولين الفلسطينيين للتوقيع على هذه المعاملات، بينما قام عدد منهم بعد تركه للعمل لظروف خاصة، برفع دعاوي قانونية في محاكم العمل الإسرائيلية التي أقرت ببطلان المعاملات التي وقع عليها المقاول الفلسطيني قهراً، وألزمت في الوقت ذاته، المشغل الإسرائيلي بدفع مستحقاته كاملة بدل مكافأة نهاية الخدمة^{١٤}.

رسم بياني يظهر مدى التزام المشغل الإسرائيلي بدفع مستحقات نهاية الخدمة للعمال التايلنديين



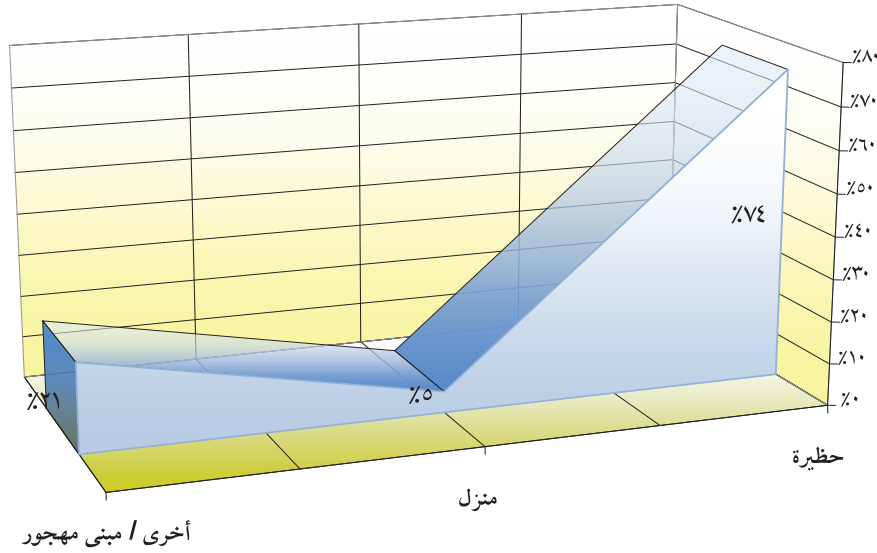
٧. ظروف السكن والإقامة: منحت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية تصاريح عمل للعمالة التايلندية المستوردة في القطاع الزراعي سواء داخل إسرائيل أو في المستوطنات محدد بـ ٦٣ شهر^{١٥}. وقد أغفلت شركات القوى البشرية التايلندية بموجب التعاقد مع شركات القوى العاملة الإسرائيلية لاستيراد العمالة الزراعية التايلندية تأمين مكان سكن لائق حسب ما أجاب ٥١% من العمال التايلنديين المستهدفين بالدراسة، مقابل ٢١% رأوا أن مكان السكن مقبول، و ٢٨% قالوا أن مكان السكن في المستوطنات الزراعية في غور الأردن جيد^{١٦}. أما العامل الفلسطيني فهو غير مضطر للسكن أو الإقامة في المستوطنات الزراعية لكون معظم العاملين الفلسطينيين فيها إما من ذات المنطقة المصادرة من قبل المستوطنة، أو من المناطق الشفا غورية التي يسهل الوصول إليها قبل موعد العمل المحدد^{١٧}.

رسم بياني يظهر تقييم العمال التايلنديين في مستوطنات غور الأردن لمكان سكنهم



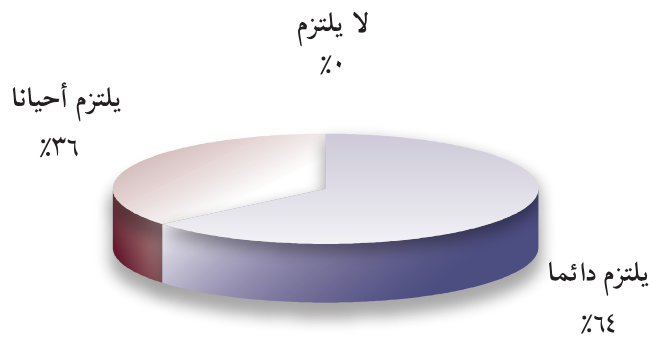
وعند تحديد مكان السكن في المستوطنة بعد وقبل التوجه للعمل، تبين أن ٧٤% من العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن الزراعية يقيمون في حظائر أو بركسات، و ٥% يقيمون في ما عرّفوا عنه بالمنزل، و ٢١% قالوا أنهم يقيمون بما وصفوه "مبنى مهجور"^{١٨}.

رسم بياني يظهر مكان سكن العمال التايلنديين في مستوطنات غور الأردن حسب نتائج استبانة أعدها الباحث



٨. **الخدمات الصحية:** يلتزم المشغلون الإسرائيليون في المستوطنات الزراعية بغور الأردن (دائماً) بتأمين الخدمات الصحية للعمالة التايلندية المستوردة عند اللزوم حسب ٦٤% من المستطلعة آراؤهم. بينما يلتزم (أحياناً) المشغلون الإسرائيليون بتأمين وتوفير الخدمات الصحية للعمال التايلنديين في المستوطنات الزراعية في غور الأردن حسب ٣٦% منهم. أما العامل الفلسطيني فقد حرم من هذه الحقوق وإن كان مقابل العمل الفلسطيني هو من يتحمل المسؤولية الكاملة في حالة إصابات العمل للعامل الفلسطيني من حيث نفقات العلاج والأدوية ولكن ليس من حيث بدل الأجر عند إصابة العمل^{١٩}.

رسم بياني يظهر مدى التزام المشغل الإسرائيلي بتأمين الخدمات الصحية حسب العامل التايلندي

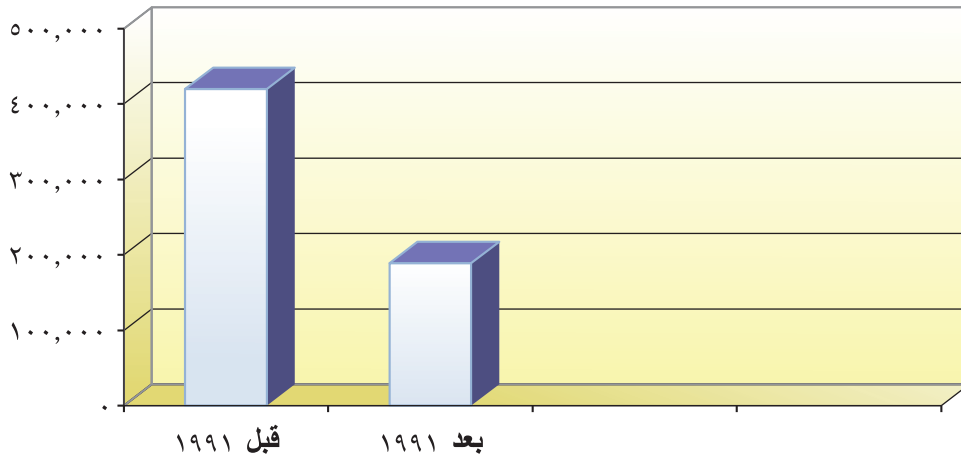


رابعاً: تأثير العمالة الأجنبية في تكريس الاستيطان:

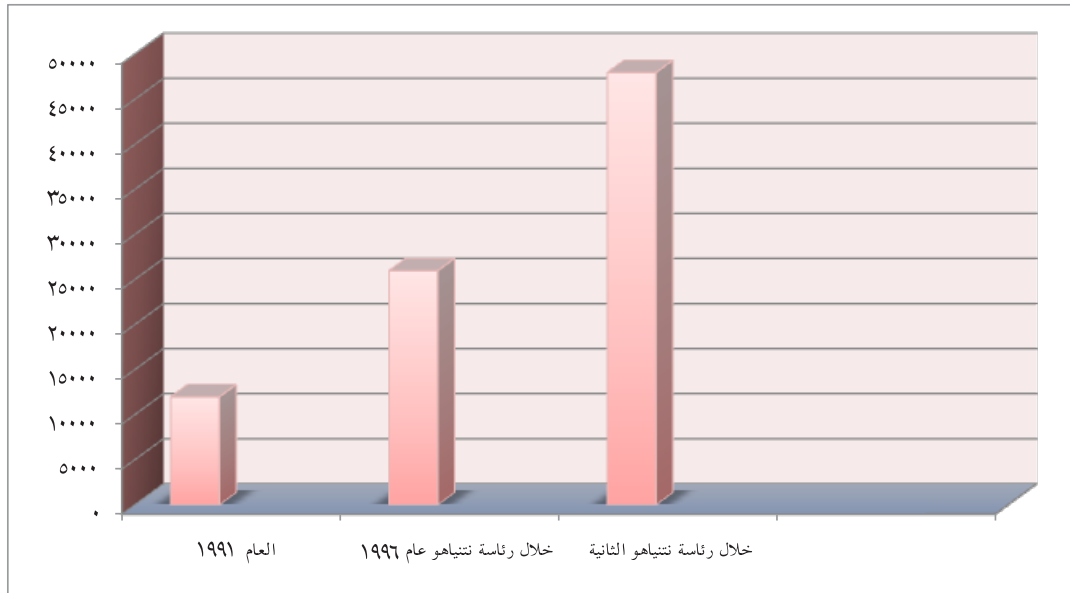


١. التأثير على قطاع العمل الفلسطيني في ظل مسؤولية إسرائيل كمحتل: بدأت سلطات الاحتلال رسمياً باستيراد العمالة الأجنبية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وقبيل اتفاقات أوسلو في العام ١٩٩٣ التي أنشئت على أثرها السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان هناك ٤٢٠ ألف عامل فلسطيني من الضفة والقطاع يعملون في إسرائيل وفي المستوطنات في ظل مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي في حينه بإدارة الشؤون الفلسطينية كمحتل ونظراً لعدم وجود كيان فلسطيني ذا صبغة رسمية - في حينه - فقد تحمل مسؤولية إدارة شؤون الفلسطينيين على الأرض. وبعد عام ١٩٩١ تقلص عدد العمال جراء إحلال عمال أجانب مكانهم إلى ١٨٩,٠٠٠ أي تراجع بما نسبته ٤٥% منها ٦٥% من قطاع غزة و ٣٥% من الضفة الغربية حسب تقرير للبنك الدولي في حينه^٢ ومن هؤلاء كان هناك حوالي ٨,٠٠٠ عامل فلسطيني في المستوطنات المقامة

على الأراضي الفلسطينية المحتلة قد استجاب قسم منهم لدعوات مقاطعة العمل في المستوطنات بعد اندلاع الانتفاضة والقسم والآخر سرح من عمله بعد إحلال العمالة التايلندية مكانه^١. وقد كان لهذا الإجراء أن جرّد الفلسطينيين الداعين خلال الانتفاضة الأولى لمقاطعة العمل في المستوطنات على الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧ من ورقة ضغط تم التلويح بها لدفع إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، على أمل الوصول بهذا الضغط إلى تفكيك المستوطنات المعتمدة أساساً في قوة اقتصادها على الأيدي العاملة الفلسطينية زهيدة الأجر، غير أن إحلال العمالة التايلندية المستوردة للعمل في المستوطنات أضعف الآمال في ذلك، وساهم بتكريس الاستيطان بدرجة أو بأخرى.



٢. أثر زيادة وتراجع العمالة التاييلندية في تكريس الاستيطان: ارتبط استيراد العمالة التاييلندية منذ العام ١٩٩١ بتكريس الاستيطان كواقعٍ وكقوة اقتصادية تعزز المكانة التي حظي بها المستوطنون في المستوطنات الزراعية وتحديدًا في غور الأردن بدءاً من العام ١٩٩٥. وليس غريباً أن زيادة عدد العمالة التاييلندية ارتبط بظرفٍ ومناخٍ داعمٍ للنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديداً خلال حكومة بنيامين نتيناهو لفترتين تسلم بهما رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٦ والعام ٢٠٠٩ وما عرف عن دعمه للنشاط الاستيطاني الذي كان سبباً في تجميد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ووصولها لطريق مسدود. ففي العام ١٩٩٦ صادق نتيناهو على رفع العمالة التاييلندية من ١٢,٠٠٠ إلى ٢٦,٠٠٠ عامل أي ارتفعت بما نسبته ٤٦٪، وفي رئاسته الحالية والثانية للحكومة الإسرائيلية ارتفع عدد العمال التاييلنديين في العام ٢٠١٠ إلى ٤٨,٠٠٠ عامل أي كانت الزيادة بما نسبته ٥٤٪.



خامساً: حملات مقاطعة العمل:

١ السلطة الفلسطينية: في الثاني والعشرين من نيسان من العام ٢٠١٠ أعلن وزير العمل الفلسطيني أحمد مجدلاني خلال مؤتمر صحفي أن العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية سيواجهون عقوبات بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ودفع غرامات مالية تصل لـ ١٤ ألف دولار لمن لا يترك العمل في المستوطنات بعد نهاية العام ٢٠١٠. وقال مجدلاني خلال المؤتمر «أن السلطة الوطنية تعمل على توفير فرص عمل للعاملين في المستوطنات» (وأنه في نهاية العام الحالي -٢٠١٠- سيكون ممنوعاً على العمال في المستوطنات مواصلة عملهم هناك)^{٣٣}. ولم تتشدد السلطة الوطنية الفلسطينية في الدعوة إلى مقاطعة العمل في المستوطنات كما هو الحال في قرار مقاطعة وحظر منتجات المستوطنات، وعلى ما يبدو أنها عولت على عامل الوقت وعلى قرار مقاطعة المنتجات الذي سيؤثر على الطاقة الإنتاجية والقدرة التشغيلية لمنشآت المستوطنات الزراعية والصناعية وضربها من الداخل في مكن قوتها المعتمدة على التسويق للسوق الفلسطيني، وبالتالي انهيارها أو تراجع أداؤها في أسوأ الأحوال ما يدفع أصحاب المنشآت الاستيطانية أنفسهم للاستغناء عن مكن القوة الثاني لها وهو الأيدي العاملة زهيدة الأجر. ومن جانب المنظمات الأهلية الفلسطينية الناشطة في مجال مقاطعة المستوطنات فلم تول اهتماماً بهذه الظاهرة من حيث أعدادها أو تأثيرها في المدى البعيد على مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث لم تتبن هذه المنظمات حملات موجهة في الدول الأجنبية المصدرة للعمالة إلى المستوطنات على غرار حملات مقاطعة منتجات المستوطنات. ما يستدعي من هذه المنظمات تفعيل دورها في هذا الجانب والتواصل مع المؤسسات والمجتمع المحلي في هذه الدول، لمنع هذه الظاهرة وبالتالي لجم الاستيطان في الطريق لإنهاء الاحتلال.

٢ الكنيست الإسرائيلي «قانون مقاطعة المستوطنات»: صادق الكنيست الإسرائيلي في الحادي عشر من حزيران العام الجاري على ما يسمى «بقانون مقاطعة المستوطنات»، ويقضي القانون بفرض عقوبات ضد الأشخاص أو المنظمات أو الجهات التي تفرض أو تدعو إلى مقاطعة المستوطنات أو فرض مقاطعة على أساس جغرافي ضد دولة إسرائيل. وينص القانون على مقاضاة الأشخاص والمنظمات أو الجهات التي تفرض مقاطعة على المستوطنات أو تدعو إلى مقاطعتها أو مقاطعة منتجاتها أمام القضاء المدني بما يمكن الجهات المتضررة من دعوة المقاطعة لطلب التعويضات المالية من المنظمين أو الداعين للمقاطعة. ويحدد القانون الذي لن يسري بأثر رجعي عدة أنواع من المقاطعة مثل المقاطعة الاقتصادية أو الأكاديمية. ويسمح القانون الجديد للشركات التي تعاني من مقاطعة منتجاتها بحجة أن منشأتها قائمة في الضفة الغربية بحق مقاضاة من يقاطعها أمام المحاكم المدنية وأن تطالبه بدفع التعويضات. ولم يستثن القانون من العقوبات الجهات التي تتعاون مع منظمين أو داعين للمقاطعة، حيث يفرض القانون عقوبات مشددة على تلك الجهات، مثل حرمانها من الاشتراك في المناقصات الحكومية، وحرمانها من المساعدات التي تقدمها الوزارات الإسرائيلية، وحرمانها من التسهيلات الضريبية إذا كان الحديث يدور عن جمعية أو مؤسسة عامة مثلاً^{٣٤}.

سادساً: التوصيات

١. يتوجب على ذوي العلاقة في السلطة الفلسطينية إدارة وتنظيم حملات تدعو الدول المصدرة للعمالة إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مقاطعة العمل فيها، وذلك من خلال:
 - i. مخاطبة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل رسمي لممثليات وقنصليات الدول المصدرة للعمالة في المستوطنات- بما فيها العمالة التايلندية- ووضعهم بالصورة الكاملة المتعلقة بعدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإطلاعهم على كيفية استغلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعمالة المستوردة في تكريس الاستيطان.
 - ii. الاتصال والتواصل الفلسطيني الرسمي مع الهيئات الرسمية والشعبية والحزبية التايلندية ووضعهم في خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتوضيح الجزء الخاص بالعمالة التايلندية المستوردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمل في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وليس داخل إسرائيل، ومدى تأثير ذلك على مستقبل إقامة الدولة الفلسطينية في ظل الاستيطان.
٢. يتوجب على المنظمات والمؤسسات الشعبية والأهلية الفلسطينية الناشطة في مجال مقاطعة المستوطنات:
 - i. تكثيف الجهود لإطلاق وإدارة حملات لمقاطعة عمل التايلنديين وغيرهم من العمالة الأجنبية في المستوطنات.
 - ii. توعية و تثقيف الشارع والمؤسسات المناصرة والخارجية التايلندية والبرلمان التايلندي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إصدار نشرات ومطبوعات موجهة وعقد لقاءات توعوية حول ذلك، وكيف يؤثر استيراد العمالة التايلندية للعمل في المستوطنات في إطالة عمر الاحتلال.

المصادر:

- 1 <http://fadel.ps/news> وكالة فضل الإخبارية ٢٠١١/٦/٥
- 2 مؤسسة مواطنة وديمقراطية الإسرائيلية: المدافعون عن حقوق الإنسان/ العملة الوافدة إلى إسرائيل <http://www.humanrights.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=32c6096f-e752-4ffb-93f0-fc222832473a&lang=ARB>
- 3 مقابلة الباحث ل(م ع) مقال عمل فلسطيني في مستوطنة بقعوت ٦ و٧ آب ٢٠١١
- 4 مقابلة الباحث لمقاوم وعمال فلسطينيين في مستوطنات غور الأردن ٦ آب ٢٠١١
- 5 المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار: استغلال العمال الأجانب في إسرائيل ٢٠٠٥/١١/٦، والمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية/ العمال الأجانب في إسرائيل. ومؤسسة مواطنة وديمقراطية الإسرائيلية- مصدر سابق.
- 6 نتائج الاستبانة .
- 7 نتائج الاستبانة
- 8 المصدر السابق
- 9 المصدر السابق
- 10 مؤسسة مواطنة وديمقراطية الإسرائيلية- مصدر سابق.
- 11 المصدر السابق.
- 12 مقابلة الباحث لعمال ومقاومي عمل فلسطينيين في مستوطنات غور الأردن ٥ آب ٢٠١١
- 13 نتائج الاستبانة
- 14 مقابلة الباحث لعمال ومقاومي عمل فلسطينيين في مستوطنات غور الأردن الزراعية ٦ آب ٢٠١١
- 15 مؤسسة مواطنة وديمقراطية الإسرائيلية- مصدر سابق.
- 16 نتائج الاستبانة
- 17 مقابلة الباحث لعمال ومقاوم عمل فلسطيني في مستوطنات غور الأردن الزراعية ٦ آب ٢٠١١
- 18 نتائج الاستبانة
- 19 مقابلة الباحث ل(م د) مقال عمل فلسطيني في مستوطنة ميحولا ٧ آب ٢٠١١
- 20 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- 21 مقابلة الباحث لعمال ومقاومي عمل فلسطينيين ١١ آب ٢٠١١
- 22 حسن مواسي/العمال الأجانب في إسرائيل/ عن جريدة المستقبل اللبنانية ١٠ تموز ٢٠١٠ العدد ٢٠٧٦ ص ٧، واستنتاج الباحث من المعطيات المرفقة
- 23 موقع جريدة الشعب الصينية ٢٢/٤/٢٠١٠
- 24 وكالة معاً الإخبارية ١١/١١/٢٠١١



مركز العمل التنموي / معاً

القدس - ص.ب ٥١٣٥٢ فاكس: ٢٩٥٠٧٥٥
تلفون: ٢٩٨٦٦٩٨ / ٢٩٥٤٤٥١ / ٢٩٨٦٧٩٦
<http://www.maan-ctr.org>
E-mail: maan@maan-ctr.org

غزة - ص.ب ٥١٦٥
تلفاكس: ٢٨٣٧٠٣٣ - ٠٨ / ٢٨٢٣٧١٢ - ٠٨
E-mail: maanc-g@palnet.com